مدار الاسرائيلي المنتهد

الثلاثاء ٢٠٢١/١/١٢ الموافق ٢٨ جمادى الأولى ١٤٤٢هـ العدد ٤٧٣ السنة التاسعة عشرة

ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

تقرير جديد حول أبرز اتجاهات السياسة الإسرائيلية الخارجية.. تجاهل لحقائق ذات تأثيرات مستقبلية!

صفحة (٢)

تقرير جديد: سياسة الحصار والإغلاق ضد قطاع غزّة تضرّ بالنساء أكثر من غيرهنّ!

صفحة (٤)

نتنياهو في استقبال شحنة من لقاح شركة فايزر في مطار بن غويون، أول من أمس. (أ ف ب)

انتخابات الكنيست الـ٢٤: الأصعب على الاستطلاعات وعلى تقديرات نتائجها!

كتب برهوم جرايسي:

سيرى المهنيون المختصون في استطلاعات الرأي الإسرائيلية في الأسابيع المقبلة، أنهم سيكونون أمام الانتخابات الأصعب، من بين الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية الـ ٢٤، من حيث تقدير النتائج النهائية، وحتى شبه النهائية؛ نظرا للظروف الصحية، وعدم القدرة على توقع ما سيكون يوم الانتخابات، وانعكاسها على نسب المشاركة في الاقتراع. وأيضا نظرا لحالة التنقلات، غير المسبوقة بحجمها، بين الأحزاب والقوائم المنافسة، خاصة وأن استطلاعات الرأي تشير إلى وجود ما بين ٢٦ وحتى ٣٦ مقعدا برلمانيا «عائما» في الانتخابات المقبلة. وثالثا، كعوامل رئيسية مرشحة ليكون لها تأثير، هي كيفية سير محاكمة بنيامين نتنياهو، التي ستبدأ قبل ٦ أسابيع من يوم الانتخابات، في جلسات متلاحقة للاستماع لشهود الاثبات.

فانتخابات العقدين الأخيرين، أظهرت ضعفا في توقع النتيجة الأقرب للانتخابات، حتى تلك التي جرت في الأيام الأخيرة قبل يوم الانتخابات، وهذا يعود إلى سلسلة عوامل، كما يبدو لا تستطيع استطلاعات الرأي استيعابها. وأهمها نابع من تقلبات ديمغرافية متسارعة في الجمهور اليهودي، على صعيدين: الأول الارتفاع المستمر، وبوتيرة عالية، في نسبة المتدينين اليهود من كافة التيارات، كون تصويتهم منهجيا بغالبيته الساحقة. يضاف له أن نسبة مشاركتهم في التصويت في يوم الانتخابات، تفوق النسبة العامة بنحو ١٦٪ إلى ٢٠٪، والنسبة الأعلى للحريديم. والصعيد الثاني، هو الارتفاع المستمر في نسبة المستوطنين في مستوطنات الضفة الغربية، الذين بغالبيتهم الساحقة يدعمون أحزاب اليمين الاستيطاني والحريديم. ولكن الآن، ستضاف لتعقيدات بلورة شريحة مستطلعين نموذجية لتركيبة الجمهور في إسرائيل، تعقيدات جديدة، سيكون لها تأثير على النتيجة النهائية.

انتخابات في ظل الكورونا

منذ الآن سيكون من الصعب توقع الأوضاع الصحية التي ستكون قائمة في يوم الانتخابات. فإسرائيل حتى الآن، تسجل ذروة نسبية في عدد التطعيمات، نسبة لعدد السكان، ويجري الحديث عن قرابة ١,٤ مليون تطعيم، حتى نهاية الأسبوع الأول من الشهر الجاري، كانون الثاني. في حين يجري حديث عن أن مخزون اللقاح نضب. إلا أنه في الأسبوع الماضي، قال بنيامين نتنياهو إنه حتى نهاية آذار المقبل، سيكون كل الجمهور قد حصل على تطعيم اللقاح ضد الكورونا.

ولكن قبل الوصول إلى يوم الانتخابات، فإن استعدادات الأحزاب لخوض الحملة الانتخابية، ستتأثر بحالة الإغلاق الشامل، الذي بدأ في نهاية الأسبوع الماضي، ومن المفترض أن يستمر أسبوعين، خاصة استعدادات الأحزاب التي تعتمد على المؤسساتية الحزبية لاختيار قوائم المرشحين. يضاف إلى هذا أن قيادات الحملات الانتخابية سيكون عليها اختلاق أنماط دعاية انتخابية ملائمة. وفي الأساس، كيفية الاتصال المباشر ميدانيا مع الجمهور، وهذا عنصر قوى ومركزي في حملات تسويق الأحزاب، وسيكون من الصعب رؤية الأحزاب تتجه لحملات جماهيرية ميدانية في الأسابيع المقبلة، ما سيضعها في حالة قلق حول مدى وصولها إلى الناخب ومعرفة موقفه.

النقطة المركزية الأكثر تأثيرا من غيرها، في ما يتعلق بأزمة الكورونا، هي مدى إقبال الجمهور على صناديق الاقتراع. فالوباء يتفشى بأصناف تحوّر جديدة، وبات العالم يسمع عن أصناف جديدة من الكورونا، مقرونة بمناطق ودول في العالم، وتنتقل إلى دول أخرى بوتيرة سريعة. وفي حال كانت الجائحة في ذروتها، فإنها ستكون سببا لامتناع نسبة جدية من الجمهور عن التوجه إلى صناديق الاقتراع، وبشكل خاص أولئك الذين التصويت ليس على رأس أولوياتهم، وعلى استعداد للتنازل عنه، في إطار وقايتهم. في المقابل، فإن من لديهم التزاما تجاه أجندة سياسية وفكرية، سيتجهون بنسبة أكبر من غيرهم إلى صناديق الاقتراع. ونسبة الالتزام السياسي ترتفع جدا لدى الأحزاب الدينية المتشددة والأيديولوجية، وبفجوة كبيرة عن الأحزاب الأخرى. وفي الحالة الإسرائيلية، فإن هذا الالتزام العالي سيكون لدى جمهور المتدينين المتزمتين الحريديم، والتيار الديني الصهيوني، المسيطر على الأجواء السياسية في مستوطنات الضفة الغربية المحتلة. فأصلا التصويت لدى هذين الجمهورين هو أعلى بما بين ١٦٪ وحتى ٢٠٪ كما ذكر سابقا هنا. ومن شأن المشهد الافتراضي الذي نعرضه هنا بخصوص انتشار الكورونا، أن يزيد من قوة الأحزاب الدينية، التي هي في عقر اليمين الاستيطاني أكثر بكثير من وزن جمهورها من بين ذوي حق الاقتراع.

تنقلات وتشكيلات انتخابية بوتيرة عالية

حتى الآن، بالإمكان القول إن الحلبة السياسية الإسرائيلية تشهد حركة تنقلات حزبية غير مسبوقة بحجمها، على الرغم من أنه تقريبا قبل كل انتخابات نشهد تنقلات وتشكيلات انتخابية جديدة.

وفي مركز الحدث الآن قائمتان جديدتان ستنافسان في معسكرين: القائمة التي يعمل على تشكيلها النائب المنشق عن حزب الليكود، جدعون ساعر، الذي ستكون منافسته الأساس في معسكر اليمين الاستيطاني، ولكنه سيكون عنوانا لما يسمى جمهور «الوسط» مع ميول يمينية. وفي المقابل، القائمة التي يشكلها حاليا رئيس بلدية تل أبيب رون خولدائي، التي ستنافس في معسكر ما يسمى «الوسط- يسار».

وهذا في الوقت الذي تتواصل فيه الاتصالات لتشكيل قوائم أخرى، تعرض نفسها على تحالفات انتخابية، أو أنها ستقرر خوض الانتخابات بشكل منفرد، برغم نسبة الحسم العالية.

كذلك فإن الكتل البرلمانية القائمة تشهد تشققات، فكتلة «أزرق أبيض» حالها كحال السفينة الغارقة، وتزداد التوقعات بأن ينسحب زعيمها بيني غانتس من المنافسة، لربما مبكرا أو قبل الانتخابات. ولم يبق في الكتلة سوى نصف أعضائها الـ ١٥ وأسماء بارزة فيها غادرت لقوائم أخرى، أو حتى أنها أعلنت مغادرتها السياسة مرحليا أو كليا.

وظهرت في الأيام الأخيرة بوادر شرخ، أو أزمة، في تحالف اليمين الاستيطاني «يمينا»، برئاسة نفتالي بينيت، الذي فازت كتلته في انتخابات آذار ٢٠٢٠ بـ ٦ مقاعد، وتمنحه استطلاعات الرأي حاليا ما بين ١٣ إلى ١٤ مقعدا. وحسب تقارير صحافية، فإن حزب «الاتحاد الوطني» (هئيحود هليئومي) الذي يترأسه المستوطن المتطرف بتسلئيل سموتريتش، يطالب بضمان ٤ مقاعد ضمن المقاعد الثمانية الأولى في القائمة. وهذا الحزب هو الأكبر نسبيا في التيار الديني الصهيوني في المستوطنات، ولكن قوته هناك لا تعادل ٤ مقاعد، إلا أن له قوة وحضورا في معسكر اليمين الاستيطاني بشكل عام. ويرى نفتالي بينيت أن التشدد الديني لدى سموتريتش وحزبه «الاتحاد الوطني»، سيكون عائقا أمام استقطاب جمهور علماني يميني استيطاني. وفي الأيام الأخيرة، أطلق سموتريتش حملة إعلامية يسوّق فيها حزبه، دون تركيز على التحالف القائم. وفي اطلاعنا على التعليقات في صفحته، يطالب عدد من المعلقين بفك الشراكة مع بينيت وشريكته العلمانية أييلت شاكيد. ومثل هذه التعليقات توحي بجو ما في جمهور التيار الديني الصهيوني، المتشدد دينيا وسياسيا. وليس واضحا حتى الآن مصير تحالف «يمينا»، الذي في حال انشقاقه، فإن الكتلتين اللتين ستنشقان عنه ستخسران من قوتيهما المجتمعة.

وحتى مطلع الأسبوع الجاري، استمرت الأزمة في القائمة المشتركة التي تمثل أساسا الجمهور الفلسطيني في إسرائيل، وفي حال انشقاق القائمة لكتلتين، فإن القوة المجتمعة للقائمتين ستكون أقل من ١٥ مقعدا، حسب استطلاعات، ونسبة من خسارة المقاعد ستكون نتيجة تراجع متوقع في نسبة المشاركة في التصويت، وأيضا نزوح أصوات إلى الأحزاب الصهيونية؛ خاصة وأنه تجري محاولات لتشكيل قائمة أو أكثر، في ظاهرها «قائمة يهودية عربية مشتركة»، ولكن في واقع الأمر ستستهدف الجمهور العربي أساسا، كتلك التي يقيمها رئيس بلدية حيفا السابق يونا ياهف.

وتمنح استطلاعات الرأي حاليا القائمة المشتركة ١١ مقعدا بالمعدل، بدلا من ١٥ مقعدا حققتها في انتخابات آذار ٢٠٢٠. وكما ذكر من قبل، فإن المقاعد الـ ١١ هي على الرغم من الأزمة الحادة القائمة بين مركّبات المشتركة، وفي الأساس بسبب موقف القائمة العربية الموحدة، برئاسة النائب منصور عباس، وهي الذراع البرلماني للحركة الإسلامية (التيار الجنوبي). ما يعني أنه في حال انتهاء الأزمة، واستمرار القائمة المشتركة، فإنه سيكون باستطاعتها تحقيق قوة أكبر مما تتوقعها استطلاعات الرأي حتى الآن.

وهذا هو المشهد الحزبي الحاصل، واستنادا لاستطلاعات الرأي فإن الحديث يجري عن ما بين ٢٦ إلى ٣٦ مقعدا هي أصوات عائمة، ستنتقل لعناوين أخرى، وهذه المقاعد مصدرها كالتالي: ما بين ٧ إلى ١٠ مقاعد قد يخسرها الليكود. وما بين ١٦ إلى ٢٠ مقعدا باتت «مشاعا» من أصل ٣٣ مقعدا، كانت للتحالف السابق لـ«أزرق أبيض»، لأن استطلاعات الرأي منحت قائمة «يوجد مستقبل» ١٣ إلى ١٤ مقعدا، وقائمة «أزرق أبيض» برئاسة بيني غانتس ما بين ٤ إلى ٥ مقاعد.

كذلك فإن الخطر يتهدد القائمة المشتركة بفقدان ٤ مقاعد، ولربما أكثر في حال انشقاقها.

وتعويم هذا الكم من المقاعد البرلمانية من شأنه أن يقلب التوزيعة البرلمانية رأسا على عقب في الولاية البرلمانية المقبلة.

نتنياهو فشل في تأجيل محاكمته

في الأسبوع الماضي وافقت المحكمة على طلب بنيامين نتنياهو تأجيل جلسة الاستماع للائحة الاتهام المعدّلة في القضية التي عرفت باسم «ملف ٤٠٠٠»، التي تتضمن اتهاما بتلقي الرشوة. إذ أن المحكمة كانت قد طلبت من النيابة العامة تعديل لائحة الاتهام، بإسقاط تعبير «عائلة نتنياهو» من لائحة الاتهام، والتركيز عينيا على شخص نتنياهو، إضافة إلى تعديلات أخرى تعد هامشية.

وقدمت النيابة اللائحة المعدلة في الأسبوع الماضي، واستغل نتنياهو حالة الإغلاق الشامل ليطلب تأجيل جلسة الاستماع للائحة المعدلة، كمقدمة لطلب تأجيل بدء جلسات الاستماع لشهود الإثبات في لائحة الاتهام التي تتضمن ثلاثة ملفات. إلا أنه حسب التقديرات، فإن المحكمة لن توافق على تأجيل جلسة الاستماع لشهود الاثبات، خاصة وأن الحديث يجري عن ثلاث قضايا؛ إذ ستبدأ جلسات الاستماع لشهود الإثبات في الأسبوع الأول من شهر شباط المقبل، بعد أن كانت المحكمة قد أجلت الجلسات في وقت سابق بثلاثة أسابيع.

كما هو معروف، فإن نتنياهو خاض الجولات الانتخابية الثلاث في العامين الأخيرين، في ظل التحقيقات والتوصيات بمحاكمته، وحتى تقديم لائحة اتهام للمحكمة، ولم تؤثر على شعبيته وقوة الليكود الانتخابية، التي زادت في انتخابات آذار ٢٠٢٠. إلا أن ما كان في الجولات الانتخابية الثلاث لصالح نتنياهو، قد يتبدل ويتقلب، حسب المشهد الظاهر حاليا، وهذا يعود لعاملين اثنين: أولا، ستجري الحملة الانتخابية في ظل انعقاد جلسات المحكمة، التي سيكون على نتنياهو حضورها، والاستماع لشهود الإثبات، وخاصة الشاهد الأساس، مدير مكتبه الأسبق نير حيفتس. وبالإمكان القول منذ الآن إن وسائل الإعلام ستنقل إفادات الشهود مباشرة، وستحمل تفاصيل لم تظهر للجمهور حتى الآن، ما من شأنه أن يلعب دورا في بلورة الموقف من نتنياهو. وثانيا، أنه في الجولات الانتخابية الثلاث غابت القائمة المنافسة لنتنياهو في معسكر اليمين الاستيطاني، بينما هي اليوم حاضرة بقوة، حسب الاستطلاعات، بقيادة جدعون ساعر، الذي سيكون من الصعب على نتنياهو التحريض عليه سياسيا، والادعاء أنه «يساري». فمواقف ساعر أشد تطرفا وعدوانية تجاه الشعب الفلسطيني من مواقف نتنياهو المتطرفة أصلا؛ ما يعني في هذا المشهد الافتراضي للمحكمة أن نتنياهو والليكود سيتضرران من سير المحاكمة، إذ أن ساعر سيكون عنوانا لمن سيمقت نتنياهو وحالة الفساد المتهم بها.

كلمة في البداية

يائير لبيد.

تذكير: هذا «وسط» إسرائيل كما يجسّده لبيد مثلاً!

أنطوان شلحت

مثلما هي الحال على أعتاب كل انتخابات إسرائيلية عامة في العقود الثلاثة الأخيرة على الأقل، كذلك في الانتخابات القريبة تطرح وأحياناً بكل حدّة قضية هوية أحزاب الوسط الإسرائيلية. ومن آخر مظاهر الجدل المحتدم في هذا الشأن ما دار بين المؤرخ المتخصص في تاريخ الصهيونية وإسرائيل يغئال عيلام، وزعيم حزب «يوجد مستقبل» عضو الكنيست يائير لبيد باعتباره حامل لواء وجوب إمساك هذا الوسط دفة القيادة في إسرائيل، بديلاً للحُكم الحاليّ.

وقد رفض لبيد، في سياق مقال نشره في صحيفة «هآرتس» يوم ٤ كانون الأول الفائت، ادعاء عيلام بأن حزب الوسط كما يمثل عليه حزبه- «يوجد مستقبل»- أقرب إلى أن يكون «حزباً يسارياً خجولاً ومرعوباً»، وأكد تحديداً أن حزبه كوسط جاء كي يفترق عن قوموية اليمين التي وصفها بأنها متطرفة، وعن ليبرالية اليسار التي زعم بأنها تحوّله إلى ديانة كونية لحقوق الإنسان. ووصل إلى بيت القصيد حين اتهم اليسار بمغادرة الحلبة الصهيونية لمصلحة سياسات تناقض مجرد فكرة الدولة اليهودية الإثنية.

ينبغي إعادة التذكير أن لبيد أعلن، لدى تأسيس «يوجد مستقبل» قبل أقل من عشرة أعوام، ضمن مقال حمل عنوان «لماذا قررت دخول المعترك السياسي؟»، أنه «وطني إسرائيلي، ويهودي، وصهيوني»، وأن كل مواقفه تنبع من هذا الثالوث. وفي حينه حاول الأستاذ في «قسم تاريخ إسرائيل» في جامعة حيفا، البروفسور داني غوتفاين، في مقال نشره في ملحق «سفاريم» (كتب) في صحيفة «هآرتس»، يوم ١٨ كانون الثاني ٢٠١٢، أن يستخلص برنامجاً سياسياً محتملاً للبيد بناء على مقالاته التي نشرها في صحيفة «يديعوت أحرونوت» وصدرت لاحقاً في كتاب.

وأشار غوتفاين إلى أن عقيدة لبيد من الناحية الاقتصادية تنص على أن «شرط تحرير الطبقة الوسطى من الاستعباد هو التراجع عن دولة الرفاه واستبدالها بدولة المساعدات، التي تميز الأنظمة النيو ليبرالية (الاقتصادية اليمينية). ووفقاً لذلك، فإن لبيد يقلص هدف خدمات الرفاه إلى الدعم الاجتماعي لـ'الضعفاء'، وهي الخدمات التي لا تحتاج الطبقة الوسطى إليها، لكنها مستعدة لتمويلها من الضرائب التي تدفعها»، كذلك فإنه يؤيد نظام الخصخصة.

وفيما يتعلق بالصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، كتب غوتفاين أنه «على الرغم من أن لبيد يدعو إلى إخلاء مستوطنات من خلال ما يسميه بـ'تعامل نزيه' مع المستوطنين، إلا إنه يتبنى الفرضيات الأساس للحكومة الإسرائيلية اليمينية تجاه الفلسطينيين. وهو يعتقد أنه 'لا يجوز الاعتماد على الفلسطينيين' وأن 'الصراع هنا هو على البقاء'، لكنه يؤيد إقامة دولة فلسطينية 'لا لأن هذا سوف يجلب السلام، وإنما لأنه سيكون أسهل بكثير إدارة الصراع أمام دولة كهذه'».

وخلص غوتفاين إلى أن «لبيد يستخدم خطاب العمل لدفع سياسة شبيهة بسياسة نتنياهو. وهذه هي خلاصة وهم التغيير الذي يطرحه كرد كاذب على تناقضات الطبقة الوسطى الإسرائيلية». ورأى أن «إسرائيلية لبيد البرجوازية من شأنها تقوية نظام الخصخصة، وزيادة تراجع مكانة الطبقة الوسطى وتعظيم تناقضاتها». وينوّه آخرون بأن هذا التوجه يعتبر من ناحية جوهره يمينياً، نظراً إلى أن من المفترض به أن يخدم المصلحة اليهودية البحتة، وإلى أنه لا يقوم على قيم يسارية عالمية ومتساوية، يفضي اعتمادها إلى التركيز على الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وإلى استيعاب الظلم الناجم عن استمرار الاحتلال، بالإضافة إلى الرغبة في التوصل إلى تسوية سلمية دائمة تلبي المطالب العادلة للفلسطينيين.

ولدى العودة إلى موقع «يوجد مستقبل» يمكن الاستدلال على الأساس الأيديولوجي لهذا الحزب. فهو يعدّد المحاور الأساسية لتوجهه الأيديولوجي في القضايا السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، ويحدّد أولاً نظرته لهوية الدولة: «نحن نؤمن بكون إسرائيل دولة يهودية ديمقراطية بروح رؤيا أنبياء إسرائيل، ونؤمن بحقنا في العيش في دولة مع أغلبية يهودية، تعيش في حدود آمنة وقابلة للدفاع عنها»، ويشير إلى رؤيته للعلاقة بين دولة إسرائيل وبين يهود العالم: «نحن نؤمن أن من واجب الدولة أن تعمل كمركز للشعب اليهودي، والاهتمام بكل يهودي ملاحق بسبب يهوديته على وجه الأرض».

ويشير الأساس الأيديولوجي إلى أن الحزب انطلق من داخل الإجماع الصهيوني على هوية الدولة، فالدولة بالنسبة له لا يجب أن تكون يهودية في هويتها وتوجهاتها الثقافية فحسب، بل أيضاً عليها أن تكون ذات أغلبية يهودية، ودولة الشعب اليهودي في كل مكان.

وفي الجانب الاقتصادي ينادي الحزب بزيادة المشاركة في سوق العمل لدى قطاعات غير فاعلة في المجتمع الإسرائيلي، ويؤكد أن على الدولة الاهتمام بالطبقة الوسطى لكونها الطبقة المنتجة في السوق.

كذلك تظهر يمينية حزب الوسط هذا في الجانب السياسي من برنامجه، حيث جاء فيه: «لا يوافق يوجد مستقبل على الاتهامات الذاتية التي يطلقها جزء من الجمهور الإسرائيلي واليهودي إزاء مسألة السلام، فنحن نعتقد أن الفلسطينيين رفضوا مرة بعد مرة يد إسرائيل الممدودة إلى السلام، هكذا في الانتفاضتين الأولى والثانية، وهكذا بعد الانفصال أحادي الجانب عن غزة، فبدل أن يبنوا مستشفيات ومدارس مكان مستوطنات غوش قطيف في غزة، فضلوا إطلاق آلاف الصواريخ على السكان المدنيين، وهكذا فعلوا برفضهم اقتراح إيهود أولمرت للحل».

ويقترح الحزب تبني حل الدولتين، ولكن ليس بدافع الاعتراف بحقوق الفلسطينيين الوطنية، بل بدافع الحفاظ على إسرائيل كدولة يهودية مع أغلبية يهودية، ويعتبر المستوطنين صهاينة حقيقيين، حيث يشير البرنامج إلى أن «السلام هو الحل المعقول الوحيد للتهديد الديمغرافي ولأفكار مثل دولة كل مواطنيها ودولة ثنائية القومية». أما بالنسبة لشكل الحل النهائي الذي يقترحه الحزب، فيتمثل في حل الدولتين، من دون العودة إلى خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧، وعبر الإبقاء على الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية، والإبقاء على القدس عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل، وحل مشكلة اللاجئين في الدولة الفلسطينية فقط، وتمتلك إسرائيل «الحق» في محاربة «الإرهاب» حتى داخل الدولة الفلسطينية التي ستُقام!

تقرير جديد حول أبرز اتجاهات السياسة الإسرائيلية الخارجية.. تجاهل لحقائق ذات تأثيرات مستقبلية!

لوحة إعلانية تجمع نتنياهو وترامب تحتهما جملة: «نتنياهو.. تحالف مختلف»، في طريق مسدود بلافتة للشرطة ضمن قيود كورونا في مدينة تل أبيب. (أ ف ب)

كتب خلدون البرغوثي:

استعرض «ميتفيم، المعهد الإسرائيلي للسياسات الخارجية الإقليمية» (Mitvim)- «مسارات»- في ورقة جديدة بعنوان «التوجهات نصف السنوية في السياسة الخارجية الإقليمية الإسرائيلية» أبرز هذه التوجهات في الفترة ما بين حزيران - كانون الأول ٢٠٢٠. وتتناول الورقة التي أعدها د. روعي كيبريك ود. نمرود جورن أبرز التطورات المتعلقة بعلاقات إسرائيل مع دول المنطقة، وهي: إقامة علاقات دبلوماسية بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة والبحرين والمغرب، وتشجيع التطبيع مع دول جديدة في العالم العربي لكن ليس مع مصر والأردن، وتجميد الضم المعلن مع تعزيز الضم الزاحف، واستغلال الانتخابات الأميركية لتعزيز المصالح السياسية، وتعزيز التعاون مع منطقة شرق البحر المتوسط إلى جانب التدخل الحذر في صراعات المنطقة، والاستفادة من احتياطات الغاز في البحر الأبيض المتوسط لتحقيق منافع سياسية، والجهود السياسية لتشكيل جبهة إقليمية ودولية ضد إيران، وتبني موقف أكثر إيجابية تجاه الاتحاد الأوروبي بالرغم من الخلافات حول القضية الفلسطينية، وجهود وزارة الخارجية الإسرائيلية لتعزيز مهنيتها وتأثيرها وصورتها.

- ١- إقامة علاقات دبلوماسية بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة والبحرين والمغرب

أقامت إسرائيل علاقات رسمية مع الإمارات والبحرين والمغرب، وأعلنت عن تعزيز عمليات التطبيع مع السودان. وتم ذلك بتشجيع ودعم أميركيين، تم التعبير عنهما عبر تقديم مزايا أمنية وسياسية واقتصادية كبيرة للدول العربية الشريكة في التطبيع. وأدت إقامة العلاقة الرسمية إلى الدفع قدما بسلسلة من الاتفاقيات والتعاون في مجموعة واسعة من المجالات، وقيام وفود سياسية بزيارات متبادلة. كما بُذلت جهود لإشراك المملكة العربية السعودية في هذه الخطوة، وتحدثت تقارير صحافية عن اجتماع ثلاثي بين بنيامين نتنياهو ومحمد بن سلمان ومايك بومبيو.

- ٢- تشجيع التطبيع مع دول جديدة في العالم العربي ولكن ليس مع مصر والأردن

دفعت اتفاقيات التطبيع مع الإمارات والبحرين إلى الأمام مبادرات التعاون الأمنيوالاقتصادي والسياسي، ولاقت هذه المبادرات تشجيعا ودعما من قبل الحكومات. وتم فتح خطوط للرحلات الجوية المباشرة إلى الإمارات العربية المتحدة والبحرين، مع موافقة سعودية على عبورها في مجالها الجوي، إضافة إلى خطوط تجارة بحرية. وكان هناك حماس بارز في تعزيز العلاقات بين إسرائيل على وجه الخصوص، انعكس في اتفاقية للإعفاء المتبادل من تأشيرات الدخول المسبقة لمواطني الدولتين وزيارة آلاف الإسرائيليين إلى الإمارات. تعزيز التطبيع مع الدول الخليجية (في عدة مجالات) جاء على خلفية ركود العلاقات السياسية بين إسرائيل ومصر والأردن.

- ٣- تجميد الضم المعلن مع تعزيز الضم الزاحف

في إثر ضغوط سياسية دولية ومحلية، وبسبب وضع الإمارات شرطا من أجل المضي في التطبيع، أعلن نتنياهو عن تجميد خطة الضم في الضفة الغربية. مع ذلك، استمرت الحكومة التي يترأسها في الترويج للضم الفعلي على الأرض، دون الإعلان عن ذلك رسميا. وضمن هذه السياسة عززت إسرائيل البناء (الاستيطاني) في القدس الشرقية وفي المستوطنات، مع مواصلتها هدم منازل الفلسطينيين في المنطقة (ج)، وواصلت تقديم تمويل خاص للمستوطنات، ودفعت قدماً مشاريع قوانين في الكنيست لشرعنة البؤر الاستيطانية.

- ٤- استغلال الانتخابات الأميركية لتعزيز المصالح السياسية

في الفترة التي سبقت الانتخابات الأميركية، استغلت إسرائيل رغبة إدارة ترامب في تحقيق إنجازات في الساحة الخارجية عبر الدفع باتفاقيات التطبيع مع الدول العربية، دون الدفع بعملية السلام مع الفلسطينيين إلى الإمام. بعد فوز جو بايدن، عملت إسرائيل على استغلال الأشهر الأخيرة من ولاية ترامب لتعزيز الاعتراف الأميركي بشرعية الاستيطان. كما دفعت نتائج الانتخابات الأميركية السلطة الفلسطينية إلى استئناف التنسيق الأمني والمدني مع إسرائيل. واستعدت إسرائيل لتسلم إدارة بايدن الحكم عبر التركيز على جعل الملف الإيراني أولوية في ظل إمكانية أن يروج الرئيس الجديد لاتفاق نووي محدث مع إيران.

- ٥- تعزيز التعاون مع منطقة شرق البحر المتوسط إلى جانب التدخل الحذر في صراعات المنطقة

عززت إسرائيل تحالفها مع اليونان وقبرص، خاصة في مجالات الأمن والطاقة والصحة والسياحة، ووافقت على المبادرة القبرصية لإقامة أمانة عامة للتحالف في قبرص. ودعمت إسرائيل اليونان وقبرص في نزاعهما حول الحدود المائية مع تركيا ولكن بحذر، كي لا تنجر إلى نزاع هي ليست طرفا فيه، وكي لا تعمق خلافاتها مع تركيا في الوقت الذي ترسل فيها تركيا إشارات حول إمكانية تحسين العلاقات بينهما، خاصة بعد أن وجدت إسرائيل وتركيا أنهما كانتا في الجانب نفسه خلال الصراع في إقليم ناغورني كراباخ.

- ٦- الاستفادة من احتياطات الغاز في البحر الأبيض المتوسط لتحقيق منافع سياسية

استغلت إسرائيل مواردها من الطاقة وموقعها الجغرافي- السياسي لتعزيز التعاون في المدى القريب. وشجعت على تحويل منتدى غاز شرق المتوسط إلى منظمة دولية معترف بها، بالتعاون مع مصر، وصادقت على ميثاقها. وأجرت مفاوضات مع لبنان بوساطة أميركية للاتفاق على ترسيم الحدود البحرية. كما وافقت على خطة مد خط غاز إلى أوروبا عبر اليونان وقبرص، وعززت التعاون مع الإمارات العربية المتحدة بخصوص إمكانية نقل الغاز عبر خط أنابيب إيلات- عسقلان.

- ٧- جهود سياسية لتشكيل جبهة إقليمية ودولية ضد إيران

واصلت إسرائيل أنشطتها الأمنية ضد قوات إيران وحزب الله في سورية بالتنسيق مع روسيا، وكذلك أنشطتها السياسية ضد الاتفاق النووي ولصالح توسيع العقوبات على إيران بالتنسيق مع الولايات المتحدة. وساهمت جهود وزارة الخارجية في التأثير على قرارات دول إضافية باعتبار حزب الله منظمة إرهابية. ولعب موقف إسرائيل المناهض لإيران دوراً مهماً في تعزيز العلاقات مع دول الخليج وفي قرار إسرائيل تزويد أذربيجان بالسلاح.

- ٨- تبني موقف أكثر إيجابية تجاه الاتحاد الأوروبي بالرغم من الخلافات حول القضية الفلسطينية

أصدر الاتحاد الأوروبي تصريحات شديدة ضد نوايا نتنياهو تنفيذ خطة الضم في الضفة وضد توسيع البناء الإسرائيلي في المستوطنات والقدس الشرقية. فيما قاد وزير الخارجية غابي أشكنازي حوارا إيجابيا مع الاتحاد الأوروبي وشدد على أهمية تحسين العلاقات معه. وحضر اجتماعا غير رسمي لمجلس وزراء خارجية الاتحاد، وعزز العلاقات مع نظرائه في أوروبا. ومع ذلك، فإن الجهود المبذولة لإعادة عقد مجلس الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل لم تنجح بعد. أما علاقات إسرائيل مع القادة الشعبويين غير الليبراليين في وسط وشرق أوروبا فلم تجد تحمسا تجاهها، رغم تباهي نتنياهو بها في السنوات السابقة.

- ٩- وجهود وزارة الخارجية لتعزيز مهنيتها وتأثيرها وصورتها

أرست وزارة الخارجية إجراءات عمل جديدة وتم تقديم عشرات التعيينات المهنية، بعضها ما زال ينتظر موافقة الحكومة. وعمل وزير الخارجية أشكنازي على ضمان وجود الوزارة في كل منتدى حكومي ذي صلة، وعلى تعزيز التنسيق مع الوزارات الأخرى. وكثفت وزارة الخارجية من جهودها في الظهور الإعلامي، بما في ذلك العمل على إبراز مساهمتها في دفع العلاقات مع الدول العربية، في ضوء «اتفاقيات أبراهام». كما استثمرت الوزارة جهودها في تشجيع التسجيل في دورة المبتدئين القادمة، والتي قد تكون الأكبر خلال السنوات الأخيرة. وكان عدد الملتحقين بها أعلى بكثير مقارنة بالدورات الأخيرة.

استعراض مجرد!

هذه الورقة هي استعراض مجرد للتوجهات الإسرائيلية في الشهور الستة الأخيرة من العام الماضي. ومن الطبيعي أن تكون كذلك، وأن لا تنظر إلى تطورات لازمت بعض هذه التوجهات، حمل بعضها مؤشرات سلبية لم يتم تناولها، جزء منها مثلا يخص رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو وطريقة تعامله مع وزارة الخارجية التي يقودها غابي أشكنازي («أزرق أبيض»). فقد تجاهل نتنياهو أشكنازي ووزارته خلال الاتصالات التي أجراها بدعم من الإدارة الأميركية لتطبيع العلاقات مع الإمارات والبحرين والسودان، وتم استثناؤه أيضا من مراسم توقيع هذه الاتفاقيات رغم طبيعتها الدبلوماسية.

هذا التجاهل قاد نتنياهو في النهاية إلى موقف محرج جدا عندما اكتشف قبيل توقيعه اتفاقيات التطبيع في واشنطن، أنه ليس مخولا بتوقيعها، لأنه لا يمتلك الصلاحية القانونية لذلك، وأنه يجب أن يحصل رسميا على توكيل من وزير الخارجية، حسبما ذكر موقع «تايمز أوف إسرائيل» الإخباري. واضطر نتنياهو إلى إبلاغ المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية أفيحاي مندلبليت بهذا المأزق، طالبا منه (التوسط) لدى أشكنازي - الذي استثناه نتنياهو من رحلته إلى واشنطن- للحصول على توقيعه على التوكيل الذي يخوّل رئيس الحكومة التوقيع على اتفاقيات التطبيع. وبحسب القناة العبرية السابعة وافق أشكنازي على منح نتنياهو التوكيل، لكن بعد أن اطلع على النسخة النهائية للاتفاقيات، وبعد أن حصل على توضيح بأن الاتفاقيات ستصبح سارية المفعول فقط بعد مصادقة الحكومة والكنيست عليها.

ورغم ترويج نتنياهو للتطبيع مع الإمارات، ورغم تكثيف المنشورات التي سعت إلى تجميل التطبيع، كشف مراسل صحيفة «يديعوت أحرونوت» في دبي في تقرير أعده عن قرب ونشره في أواخر شهر كانون الأول الماضي عن بحث الإسرائيليين المجنون عن المتعة الجنسية في دبي. وذكر المراسل في تقريره الذي أمضى أسبوعا في إعداده في فنادق دبي، أن السائح الإسرائيلي الذي يحمل معه آلاف الدولارات ينتقي فتاة تعمل في الدعارة من حفل في محيط بركة السباحة في أحد الفنادق الفاخرة لترافقه إلى غرفته، ثم يعود لاحقا إلى الحفل حيث الكحول ليرافق عاهرة أخرى وهكذا. ويكشف التقرير أن الإسرائيليين القادمين إلى سوق الدعارة في دبي هم من كل الفئات، شبانا وكبارا ورجال أعمال وأصحاب شركات جاءوا للاستثمار في دبي، من ناحية، لكن همهم كان أيضا الاستمتاع مع أكبر عدد من النساء خلال رحلتهم هذه.

فضائح الإسرائيليين في دبي لم تنحصر في الدعارة، فسمعة السياح الإسرائيليين سيئة عالميا لارتباطها بقيامهم بسرقة غرف الفنادق التي ينزلون فيها. ورغم جهود وزارة الخارجية الإسرائيلية ووزارة السياحة الإسرائيلية لحث الإسرائيليين على تغيير سلوكهم، لكنها لم تفلح، وجاء دور فنادق دبي لتنضم إلى قائمة السطو الإسرائيلي.

فصحيفة «يديعوت أحرونوت» نقلت عن إسرائيلي اعتاد زيارة دبي بهدف الأعمال منذ سنوات، قوله إنه «صدم في الشهر الأخير عندما رأى موظفي الفندق الذي اعتاد النزول فيه، يفتشون حقائب سياح إسرائيليين قبل خروجهم من الفندق، ويستخرجون منها مناشف الغرف، وحتى سخانا كهربائيا للمياه». ويضيف «ما حدث في تركيا قبل سنوات، يكرره السياح الإسرائيليون الآن في دبي ولكن بشكل مبالغ فيه». ويقول إنه في إحدى الحقائب عثر موظفو الفندق على مصباح ذي إضاءة ملونة، لا يتعدى ثمنه بضعة شواكل.

كما نقلت الصحيفة عن مدير أحد الفنادق الفاخرة في دبي قوله «نستقبل مئات السياح من كافة دول العالم، بعضهم قد يثير المشاكل، لكن أن يقوم أحدهم بسرقة الأغراض الموجودة في غرف الفندق، فهذا أمر لم نكن نتوقعه. وحاليا نتعرض لسياح إسرائيليين يصلون إلى الفندق، ويضعون في حقائبهم كل ما خف حمله، بدءا من المناشف وأكياس الشاي والقهوة، وعلاقات الملابس.. وحتى مصابيح الإضاءة».

حلم ضرب إيران قد يبتعد!

رغم المساعي الإسرائيلية لخلق جبهة دولية ضد إيران، يبدو أن هذا الحلم سيصطدم بالتطورات الأخيرة في الولايات المتحدة، المتمثلة بفوز المرشح الديمقراطي جو بايدن بالرئاسة، وإقرار الكونغرس نتائج الانتخابات، وفوز الحزب الديمقراطي بالغالبية في مجلس الشيوخ، وإقدام الرئيس دونالد ترامب على تحريض مؤيديه على رفض نتائج الانتخابات و«استعادة البلد»، ما دفعهم إلى اقتحام الكونغرس خلال جلسة إقرار فوز بايدن، ودعوات قادة الحزب الديمقراطي للحزب الجمهوري للعمل على عزل ترامب من منصبه.

كل هذا قد يقيد قدرات ترامب على التصرف عسكريا ضد إيران، إذا ما أخذ قادة الجيش الأميركي بدعوات الحزب الديمقراطي لعدم الاستجابة لترامب إذا أمر بتوجيه ضربة لإيران فضلا عن تقييد قدرة ترامب في استخدام السلاح النووي.

رئيسة مجلس النواب الأميركي نانسي بيلوسي قالت في رسالة لأعضاء المجلس إنها تحدثت إلى رئيس هيئة الأركان المشتركة مارك ميلي، عن الرئيس دونالد ترامب والقوانين النووية.

ونقلت «سي إن إن» عن بيلوسي قولها: «تحدثت هذا الصباح إلى رئيس هيئة الأركان المشتركة مارك ميلي لمناقشة الاحتياطات المتاحة لمنع رئيس غير مستقر من بدء الأعمال العدائية العسكرية أو الوصول إلى شيفرات الإطلاق والأمر بضربة نووية».

وأضافت بيلوسي: «وضع هذا الرئيس المختل لا يمكن أن يكون أكثر خطورة، وعلينا أن نفعل كل ما في وسعنا لحماية الشعب الأميركي من هجومه غير المتوازن على بلدنا وديمقراطيتنا». وأضافت أنها «تأمل أن تسمع من نائب الرئيس الأميركي مايك بنس في أقرب وقت ممكن بشأن عزل ترامب من منصبه».

هذه التطورات لا يمكن تجاهلها، ويمكن أن تؤتي ثمارها على الأقل إذا رفض الجيش الانصياع لترامب في حالة إصداره أوامر بشن هجوم ضد إيران، خاصة إذا كان من الواضح أن دوافع ترامب لشن مثل هذا الهجوم هي دوافع سياسية داخلية لتوريط الإدارة المقبلة في مواجهة عسكرية ليست ضرورية.

ومن المؤشرات على ذلك تأكيد الجنرال ميلي منتصف العام الماضي أنه أخطأ حين انضم إلى ترامب في مسيرة مثيرة للجدل إلى كنيسة بالقرب من البيت الأبيض. وقال ميلي إن مشاركته المسيرة مع ترامب خلقت «تصوراً بأنّ الجيش منخرط في السياسة الداخلية». ومشى ترامب إلى الكنيسة وحمل نسخة من الكتاب المقدس بعدما فرقت السلطات بالقوة احتجاجا سلميا على مقتل الأميركي أسود البشرة جورج فلويد على يد عناصر من الشرطة.

تناقض بين ترامب والاتحاد الأوروبي في ملف الاستيطان

يشير التقرير إلى حالة من التناقض بين جهود إسرائيل لاستغلال الفترة الأخيرة من حكم ترامب لتمرير مشاريعها الاستيطانية في الضفة الغربية من ناحية، ومساعي وزير خارجيتها لخلق حوار إيجابي مع الاتحاد الأوروبي بهدف تحسين العلاقات معه من ناحية ثانية. ففيما سعت إسرائيل إلى انتزاع اعتراف أميركي بشرعية الاستيطان، مع التركيز على جعل الملف الإيراني أولوية لدفع الرئيس الجديد للتوصل لاتفاق نووي محدّث مع إيران، يتوافق والمتطلبات الإسرائيلية، يشير التقرير إلى أن جهود إسرائيل في بث الدفء في العلاقات مع الاتحاد الأوروبي تصطدم بالرفض الأوروبي القاطع للسياسة الاستيطانية. ويقر التقرير مثلا بالفشل في إعادة عقد مجلس الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل. ويبدو أن إسرائيل قد تجد نفسها في مواجهة مع الإدارة الأميركية الجديدة إضافة إلى الاتحاد الأوروبي فيما يخص حل الدولتين بشكل عام، وسياسة الاستيطان وخطة الضم بشكل خاص، علما أن الكثيرين ممن كانوا أعضاء في إدارة الرئيس السابق باراك أوباما، الذي ساهم في إقرار قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ ضد الاستيطان، سيكونون أعضاء في إدارة جو بايدن التي تتبنى رسميا حل الدولتين. وقد تعيد إدارة بايدن واشنطن إلى موقفها التقليدي الذي يعتبر الاستيطان مخالفا للقانون الدولي، كي تدخل إسرائيل في مواجهة جديدة مع إدارة تحمل إرث الشهور الأخيرة لإدارة أوباما.

قيد الطبع

المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية « مدار »

قضايا إسرائيلية «٨٠»

محور العدد:

إسرائيل في أفريقيا: سيرورة تطور العلاقات

التقرير الإستراتيجي السنوي لـ«معهد أبحاث الأمن القومي»: أزمة النظام السياسي الإسرائيلي المستمرّة تُقوّض أُسس الأمن القومي!

كتب عبد القادر بدوي:

الأزمات الحكومية في إسرائيل: غليان اجتماعي، وأفق الحل مغلق.

(إب.أ)

لطالما احتلّت التهديدات الخارجية، ولا سيما الأمنية- العسكرية منها، المراتب الأولى في قائمة المخاطر والتهديدات التي قد تمسّ بالأمن القومي الإسرائيلي بمعناه الواسع، سواء على صعيد الخطاب الرسمي، أو حتى على صعيد الدراسات والأبحاث والتقديرات التي تصدر بشكل دوري عن المراكز والمعاهد البحثية المُتخصّصة في هذا الشأن. وهذا الأمر ليس غريباً طالما أن الحديث يدور عن إسرائيل كدولة استعمارية أُقيمت في ظروف غير طبيعية على أنقاض الشعب الفلسطيني وخراب حقله السياسي والثقافي والاجتماعي. فقد احتكمت إسرائيل منذ نشأتها إلى المبدأ القائل بأن «إسرائيل تعيش في حالة خطر وجودي دائم»، وهو المبدأ الذي أسّست عليه عقيدتها الأمنية والعسكرية وحدّدت نهجها السياسي والأمني- العسكري وفقاً له، وهو ما انعكس أيضاً على نهجها الداخلي المُتبع في عملية الهندسة الاجتماعية كعملية مُلازمة لمشاريع الاستعمار الاستيطاني المختلفة حول العالم وإدارة الملفات والقضايا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها. وهو أيضاً المبدأ الذي يتم من خلاله تحديد المخاطر والتهديدات الاستراتيجية على المدى المنظور وعلى المدى الاستراتيجي.

لكن ما يُثير الغرابة هنا، وجدير بالدراسة والبحث أيضاً، أن يتحوّل النظام السياسي الإسرائيلي بتعقيداته وأزماته الحالية، إلى أحد التهديدات والمخاطر التي قد تمسّ بالأمن القومي بمعناه الواسع وتقوّض «المناعة القومية وأمن الدولة الإسرائيلية» بعد خطر اندلاع حرب مع حزب الله أو إيران، وإمكانية حصول إيران على قنبلة نووية (المرتبة الأولى والثانية)، وإن كان بدرجة أقل، كما جاء في «التقرير الاستراتيجي السنوي» الصادر عن «معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي» في جامعة تل أبيب، والذي يُلخّص أهم المخاطر والتهديدات، إلى جانب الفرص، للفترة المُمتدة ما بين ٢٠٢٠-٢٠٢١.

جدير بالذكر أن هذه هي المرة الأولى التي يُشير فيها التقرير إلى العمليات/ السياقات الداخلية الإسرائيلية، وليس فقط إلى التهديدات والأخطار الخارجية، باعتبارها تهديدا مركزيا للوضع الاستراتيجي للدولة وأمنها القومي بالمعنى الواسع. فما الذي حوّل النظام السياسي الإسرائيلي الحالي، أو للدقّة، «عدم استقرار نظام الحكم» أو «ضعف الحكومة»، «الأزمة حكومية».. إلى مصدر للخطر والتهديد بحسب هذا التقرير؟ وما هي الأسس التي يقوم عليها هذا الافتراض؟

للإجابة على هذه الأسئلة وغيرها، سنحاول هنا استعراض أهم ما ورد في التقرير، أو للدقّة ذلك الجانب المُتعلّق بأزمة النظام الإسرائيلي بمُختلف أوجهها والذي صاغته وأعدّته مجموعة من الباحثين والمختّصين- أكاديميين وعسكريين- في الشؤون السياسية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية العاملين في هذا المعهد، مع أهمية الإشارة إلى أن الأفكار الوارد أدناه تُعبّر عن آرائهم، وسيتم أيضاً الاستعانة ببعض مُعطيات «مؤشّر الأمن القومي» الذي يُعدّه المعهد كمُلحق لهذا التقرير.

أزمة كورونا والأزمة السياسية

يرى التقرير أن تقييم الوضع الداخلي الإسرائيلي يعتمد معيار الأزمة الكبيرة التي نشأت في إسرائيل والعالم منذ عام بسبب جائحة كورونا- من ضمن معايير أخرى طبعاً- وهي أزمة ضخمة لها آثار كبيرة على الصعد الصحية، الاقتصادية، الاجتماعية، وعلى الصعيد السياسي (الحكومي) أيضاً. فعلى الرغم من أن ملامح الأزمة بشكلٍ عام، وآليات ونماذج التعامل معها في إسرائيل، تُشبه إلى حدٍ كبير تلك الموجودة في الدول الغربية، إلا أن الحالة الإسرائيلية تتميّز بوجود عاملين يُضيفان مزيداً من التعقيد للأزمة الحالية وهما: الأزمة السياسية المستمرّة من ناحية؛ والمركزية الكبيرة للنظام العام الضعيف والتي تعمّقت بفعل الأزمة من ناحيةٍ أخرى. أما الأولى؛ فخلقت شللاً منهجياً وصعوبة في عملية اتخاذ القرار، وقوّضت ثقة الجمهور بالحكومة، وأثّرت سلباً على شعور التضامن الجمعي بين المجموعات المختلفة في المجتمع الإسرائيلي، وهو ما انعكس سلباً على التعبئة العامة المطلوبة من الجميع للحدّ من انتشار الأزمة والتقليل من آثارها. أما الثانية؛ فهي تتعلّق بشكل رئيس بقطاعات الصحة والتعليم وأنظمة الرعاية الاجتماعية... إلخ، حيث تراجعت قدرتها على تقديم خدمات للجمهور، وعلى الرغم من أن هذا الوضع ليس جديداً، إلا أنّه تعمّق بشكل واضح بسب الضعف البنيوي، البيروقراطية وتسييس الخطوات والإجراءات التي تم اتخاذها منذ بداية الأزمة، وهو ما أدّى إلى تضاؤل شرعية الحكومة ومؤسسات الدولة المختلفة وتراجع قدرتها على التعامل مع الأزمة وآثارها بنظر كثيرين (عدم وجود ميزانية للدولة، والفشل في إقرارها هو خير دليل على هذا الضعف). لذلك، يُمكن القول بأن أزمة النظام السياسي الحالية ككل، هي محصّلة للأزمات والأضرار التي أصابت القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والحكومية مجتمعة، ذاتية كانت أو موضوعية لها علاقة بالجائحة.

على الصعيد الاقتصادي؛ تأثر الاقتصاد الإسرائيلي بشكل كبير بالوباء وبالآلية التي تم من خلالها إدارة الأزمة، كما هي حال بعض الاقتصادات العالمية الأخرى، والضرر يتركّز بشكل واضح في أوساط الطبقتين الوسطى والدنيا، أصحاب الأعمال الصغيرة، والشرائح الفقيرة وعمّال المياومة. وعلى الرغم من أن شدّة الأزمة الاقتصادية تعتمد بشكل أساس على الأزمة الصحية، وهذا ينطبق على معظم دول العالم، إلا أن تداعياتها في إسرائيل تعتمد أيضاً على الوضع السياسي واستقراره، إلى جانب الطريقة التي تتم من خلالها إدارة الأزمة؛ على المديين القصير والمتوسط يتطلّب قدرة عالية على إدارة الاقتصاد في ظل الجائحة (مع حدّ أدنى من الإغلاق العام)، وعلى المدى البعيد يتطلّب قدرة على إعادة إنعاش الاقتصاد والقطاعات الإنتاجية والاستعداد لذلك عبر التدريب المُكثّف للموظفين، والاستثمار في التعليم والبنى التحتية ذات الصلة (البنية التحتية الصحية، والتكنو- رقمية).

أما على الصعيد الاجتماعي الداخلي؛ فقد تركّزت الأضرار التي تسبّبت بها جائحة كورونا في جوانب عديدة أهمها:

حالة الانقسام والاستقطاب الاجتماعي: على الرغم من أن الموجة الأولى لانتشار الجائحة قد عزّزت من إمكانية الحوار والاتصال بين المجموعات المختلفة لهدف مشترك وهو مواجهة الأزمة، إلا أن ذلك سرعان ما تلاشى بسبب آليات الحكومة الإشكالية لمواجهة الأزمة إلى جانب تعمّق الشعور بالعجز؛ وهو ما دفع بعض المجموعات إلى الابتعاد عن المجموعات الأخرى التي تم النظر إليها على أنها تُشكّل تهديداً، وساهم في تشكيل خطاب مسيء لها في أوجّ انتشار الجائحة (المجموعة الحريدية، العرب، والمشاركون في الاحتجاجات الاجتماعية مثلاً). وقد بيّنت حركة الاحتجاجات المستمرة أن القيادة السياسية تحرّض على العزلة والعداء بين المجموعات، كما بيّنت أن الخطاب العام في إسرائيل ليس ناضجاً للتواصل، وأن النضالات الاجتماعية غير قادرة على خلق بنية تحتية مشتركة للعمل؛ فبدلاً من أن يُعزّز ذلك من حالة التضامن، نجد أنه عمّق من حالة الاستقطاب الاجتماعي فقط.

التفاوت في الضرر: على الرغم من أن تأثير الجائحة قد طال معظم القطاعات والمجموعات، إلا أن تأثيرها كان متفاوتاً بين مجموعة وأخرى. فقد سُجّلت أعلى معدّلات الإصابة بالفيروس بين اليهود الحريديم والعرب. والضرر الاقتصادي تركّز في الطبقة المتوسطة والدنيا والشرائح الفقيرة. إضافة إلى أن هذه الفترة قد شهدت ارتفاعاً في نسبة العنف الموجّه ضد النساء.

أزمة الثقة بالحكومة: هناك تراجع بثقة الجمهور بالقيادة، وخاصة برئيس الحكومة بنيامين نتنياهو نتيجة ثلاثة إخفاقات على مستوى القيادة، إدارة الأزمات، وتوفّر نظام معلومات موثوق. حيث أن اعتراف شرائح واسعة من الجمهور الإسرائيلي بأن أزمة جائحة كورونا مرتبطة بالائتلاف الحكومي والاعتبارات السياسية الشخصية لا يقوّض ثقة الجمهور بالحكومة فحسب، بل يقوّض من إمكانية انخراط الجمهور في النضال المشترك للحدّ من انتشار الجائحة والتغلّب عليها. يُشار أيضاً إلى أن الحاجة للحدّ من انتشار الجائحة تطلّبت تعليقا غير مسبوق، بل وتعدّيا أحياناً، على بعض الحريات والحقوق الأساسية كجزء من حالة الطوارئ وبعضها تم بدون إشراف برلماني واضح (التعامل مع الاحتجاجات، والاستعانة بالجيش وجهاز الشاباك لمراقبة السكان والمرضى مثلاً)، وهو ما ساهم في تعميق تراجع ثقة الجمهور بالحكومة. في هذا السياق، يُبيّن مؤشّر الأمن القومي، الذي يُعدّه المعهد كمُلحق لهذا التقرير، أن معظم الجمهور في العام ٢٠٢٠ يرى بأن هناك تلاشياً في شعور التضامن الجمعي في المجتمع الإسرائيلي، على الرغم من أن الانقسام بين اليمين واليسار في الخارطة السياسية الحزبية قد تغيّر/ تراجع في العقد المنصرم؛ حيث لا تزال غالبية الجمهور تعتقد بأن السبب الرئيس لتراجع الشعور بالتضامن نابع من التوتّر بين الطرفين (٦٠ بالمئة)، أما بخصوص الانقسامات الأخرى: المتدينون- العلمانيون، الأغنياء- الفقراء، واليهود- العرب، فلا تعتبرها غالبية الجمهور سبباً رئيساً في تلاشي الشعور بالتضامن؛ بنسبة ١٤ و١١ و٨ بالمئة على التوالي.

أما على الصعيد الحكومي (السياسي)؛ فيرى التقرير أن الأزمة السياسية الحالية، أو للدقّة عدم الاستقرار الذي تُعاني منه إسرائيل نابع من:

انخفاض الثقة بين نتنياهو وبيني غانتس ووزراء آخرين.

حالة من الاختلال تُصاحب عملية اتخاذ القرارات والمسؤولية بشكلٍ عام.

وجود اعتبارات سياسية شخصية واضحة في إدارة أزمة جائحة كورونا.

لجوء الحكومة إلى استخدام وسائل غير ديمقراطية في مواجهة الجائحة.

المسّ والإضرار بمكانة مؤسسات الإعلام والمجتمع المدني والقضاء... إلخ ودورها في المجتمع.

إن هذه الأسباب، إلى جانب عدم الاستقرار الحكومي المُتمثّل في التوجّه لإجراء انتخابات رابعة في غضون عامين، والتي من غير المُرجّح أن تُساهم في القضاء على حالة عدم الاستقرار الحكومي، وأيضاً الهجمة المتزايدة على الجهاز القضائي التي اشتدّت وتيرتها بعد البدء بالإجراءات القضائية ضد بنيامين نتنياهو بسبب تُهم الفساد الموجّهة له، تؤدّي إلى إضعاف الدولة ونهج المؤسساتية فيها، وتقود إلى خلل وظيفي وشلل في اتخاذ القرارات المختلفة، وهو ما يُعزّز من فقدان ثقة الجمهور بالحكومة وقراراتها ومؤسسات الدولة المختلفة. ووفقاً لمؤشر الأمن القومي، فقد انخفضت ثقة الجمهور بالحكومة عن العام الماضي وحصلت على ٢٥ بالمئة فقط، أما المحكمة العليا فقد حصلت على ٤٣ بالمئة، فيما حصل جهاز الشرطة أيضاً على ثقة منخفضة نسبياً (٣٤ بالمئة) على خلفية مزاعم تتعلّق بسوء تطبيق وسائل مواجهة الجائحة وممارساتها بحقّ المشاركين في المظاهرات والاحتجاجات الاجتماعية، وأيضاً هناك تراجع في ثقة الجمهور بالأجهزة الأمنية مقارنة بالسنوات السابقة لكنها ظلّت مرتفعة نسبياً على النحو التالي؛ الشاباك (٧٨ بالمئة)، الموساد (٨٤ بالمئة)، الجيش (٨٤ بالمئة).

اجمالاً، يرى التقرير أن أزمة النظام السياسي المستمرّة تمسّ بأُسس الأمن القومي الإسرائيلي بالمعنى الواسع، وتقوّض من «المناعة القومية للدولة الإسرائيلية»، لذلك تم تضمين أزمة النظام السياسي الإسرائيلي ضمن التهديدات الاستراتيجية للأمن القومي الإسرائيلي لهذا العام، على الرغم من اعتقاد غالبية الجمهور العام بأن وضع إسرائيل فيما يتعلّق بالأمن القومي لهذا العام جيد جداً (بالنسبة للتهديدات الخارجية والتحدّيات الأمنية) على خلفية الاستقرار الأمني والاتفاقيات الموقّعة مع ما تسميها الدول السنّية في المنطقة. ويرى التقرير أن الأصوات التي عَلَتْ في الولايات المتحدة الأميركية بعد الانتخابات الرئاسية، والتي نادت بعدم السماح بنقل السلطة، يجب أن تُثير القلق والخوف لدى جميع «الديمقراطيات العالمية»، بما فيها إسرائيل، ويأمل أن تؤدّي نتائج الانتخابات الأميركية هذه إلى الحدّ من تصاعد قوة ونفوذ المعسكر الشعبوي المُناهض للديمقراطية في العالم أجمع والذي شهد انتعاشاً كبيراً في عهد دونالد ترامب؛ فكلّما ازداد الاهتمام العالمي بالقيم الديمقراطية، ازداد التوقّع من إسرائيل باحترامها. ويخلُص التقرير إلى مجموعة من التوصيات للمستوى السياسي من ضمنها ضرورة منح القطاعات الاقتصادية والاجتماعية اهتماماً واسعاً، وموازنات أكبر من موازنة الأمن للتغلّب على الأزمات الداخلية، مع تأكيده على قدرة إسرائيل على مواجهة الأزمات المذكورة سابقاً (كما واجهت أزمات عديدة منذ نشأتها وتمكّنت من تجاوزها).

التحديات الأمنية

بحسب ادعاءات الباحثين في المعهد، فإن إسرائيل في مستهل العام ٢٠٢١ هي دولة قوية ذات قدرات عسكرية وسياسية وتكنولوجية واقتصادية مثيرة للانطباع على الرغم من أزمة فيروس كورونا التي اجتاحتها كما اجتاحت العالم أجمع. ومع ذلك، يضيف الباحثون أن التقدير هو أن إسرائيل هي مجتمع متشرذم يعاني أزمة داخلية أظهرتها أزمة كورونا وزادتها تفاقماً إلى جانب التحديات الأمنية التي ستستمر ماثلة أمام إسرائيل حتى بعد زوال تهديد الفيروس.

وكما ورد في التقديرات الاستراتيجية في الأعوام السابقة، يؤكد التقرير الحالي أنه على الرغم من أن «أعداء إسرائيل يرتدعون عن خوض حرب معها» من المحتمل أن تكون هناك أحداث أمنية تؤدي إلى تصعيد غير مُخطّط له. ويضع المعهد في رأس سلم التهديدات الأمنية التهديد الماثل في الجبهة الشمالية، والذي يسميه حرب الشمال الأولى. ويدور الحديث حول سيناريو يمكن أن تتطور فيه بصورة متوازية مواجهة مع إيران وحزب الله والنظام السوري وميليشيات موالية لإيران وهجمات من غرب العراق. ويتطرق التقرير على نحو خاص إلى مئات الصواريخ الدقيقة الموجودة بحيازة المحور الإيراني، وخصوصاً بحيازة حزب الله، والتي بإمكانها أن تُلحق بإسرائيل أضراراً جوهرية، وأن تشلّ منظومات حيوية عسكرية ومدنية في الجبهة الداخلية.

أمّا التهديد الثاني، في رأي التقرير، فهو كامن في البرنامج النووي الإيراني. ويدّعي الباحثون في المعهد أن ملاحية هذا التهديد العام ٢٠٢١ منخفضة في سلّم التهديدات، لكن خطورته المحتملة في المستقبل هي الأكبر. وعلى الرغم من الضربات التي تلقتها إيران خلال العام الفائت، فإن التقرير يدّعي أنها ما زالت تشكّل التهديد الأشد خطراً لأمن إسرائيل. ويشدّد التقرير على أهمية التنسيق والتحادث مع الإدارة الجديدة في واشنطن، وبموازاة ذلك يوصي بأن تحتفظ إسرائيل بخيار هجوم ذي صدقية ضد إيران في حال قررت أن تتجه نحو إنتاج القنبلة النووية.

قيد الطبع

المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»

الأراضي المُفرغة

جغرافيا قانونية لحقوق البدو في النقب

ترجمة: ياسين السيد

تقرير جديد: سياسة الحصار والإغلاق ضد قطاع غزّة تضرّ بالنساء أكثر من غيرهنّ!

غزة المُحاصرة: الشرائح الضعيفة أكثر تضررا.

(أ.ف.ب)

كتب محمد قعدان:

بمناسبة اليوم العالميّ لحقوق الإنسان، قدمت منظمة «مسلك- غيشاه» تحليلاً جندرياً لنظام التصاريح الإسرائيليّ. وتتلخّص منظومة التصاريح في وثيقة ذات صلاحيّة قانونيّة مُلزمة، يصيغها منسّق شؤون الحكومة الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، وهي بعنوان «وضع التصاريح». ويمكن القول إن المعايير الظاهرة في هذه الوثيقة، كما في عشرات النظم النابعة منها، تُملي الإمكانيّات الضيقة والقليلة التي يُسمح فيها للفلسطينيين، رجالاً ونساءً، بطلب تصاريح التنقّل من السلطات الإسرائيليّة.

وجاء في هذا التحليل الذي حمل عنوان «تهميش متعدد الأوجه»، أن إسرائيل تسعى للحد الأدنى من الحركة بين شطري الأراضي الفلسطينيّة، بهدف عزل غزّة وتعميق القطيعة بينها وبين الضفّة الغربيّة. ويظهر كيف تتجاهل وثيقة «وضع التصاريح»، التي تقلّص مُسبقاً استحقاق السكّان للتصاريح، الاحتياجات الخاصّة للنساء، وكيف تميّز ضدّهن وتعمّق انتهاك حقوقهن.

هنا قراءة فيه:

تمهيد

حاصرت إسرائيل منذُ العام ٢٠٠٧ قطاع غزّة، وفي إثر حصارها، أعاقت حركة الفلسطينيين في غزّة وتواصلها مع باقي الفلسطينيين والعرب والعالم عموماً، وتتخلل هذهِ الإعاقة هيمنةٌ كاملة على الحياة في القطاع، وتشكّلها وتطوّرها عندَ الفلسطينيين. وصاغت دولة الاحتلال نظام تقييدات الحركة المتعلّق في القطاع، وتندرج فيهِ عدّة معايير تتيح التنقّل والحركة خارج القطاع، إلا أن هذا النظام يبقى ويؤسس بشكلٍ منهجيّ لإعاقة الحركة والعزل الفيزيائي والاقتصادي والاجتماعي.

وأصدرت «مسلك- مركز للدفاع عن حريّة الحركة» في كانون الأول الماضي، تقريراً لتغطيةِ حياة المحاصرين، مع التشديد على حالةِ النساء، التي تشكّلت في إثر نظام تقييدات الحركة الإسرائيلي، وأيضاً ثلاث عمليّات عسكريّة كبيرة [حروب] ضد قطاع غزّة.

وصف التقرير الآثار الراهنة للمنظومة المفروضة على قطاع غزّة؛ ففي سوق العمل بلغت معدلات البطالة أكثر من ٤٤٪ بين الرجال و٦٥٪ بين النساء، ويبيّن التقرير بأن «القيود التي تفرضها إسرائيل على الحركة للعمل والتجارة والتعليم والتنمية الشخصية تضرّ بسبل عيش النساء وتحرمهنّ من الفرص المهنية داخل القطاع أيضاً». ويوضح كيفيّة تأثير «نظام التصاريح» على واقع حياة النساء في قطاع غزة، وإعاقتهِ الحياة الروتينيّة، ومنعهِ فرص التطور الشخصي والمهني، مع تجاهل احتياجاتهن. بالإضافة إلى ذلك، استخدمت إسرائيل تفشي الوباء، لتشدّد الحصار منذ آذار ٢٠٢٠؛ ومنعت بشكل شبه كامل الحركة من غزة وإليها حتى اليوم، باستثناء المحتاجين للعناية الطبيّة العاجلة.

إعاقة الحياة الأسرية والعائلات

القيود التي تفرضها إسرائيل على قطاع غزة تؤثّر على ثلث العائلات بشكلٍ مباشر، حيث أن ٣١٪ من سكان غزة لديهم أقارب في الضفة الغربية أو القدس الشرقية أو داخل الـ٤٨ وفقاً لاستطلاع أجرته «مسلك» في العام ٢٠١٣. ويجري ذلك من خلال السيطرة المستمرة على «سجّل السكان» الفلسطينيين في الأراضي المحتلّة العام ١٩٦٧. بالتالي، إسرائيل وحدها تقرّر حيال التغييرات في أحوال الفلسطينيين، بما في ذلك تسجيل العنوان، ويُعد ذلك أمراً حاسماً في موضوع إعاقة الحركة، خصوصاً عندَ العائلات المتكوّنة من أفراد في غزّة والضفّة الغربيّة أو داخل الـ٤٨.

وأضاف التقرير أنه في ظلّ عدم وجود تسجيل مستمرّ للتغييرات في أحوال الفلسطينيين، لن يمكنهم التنقل على الإطلاق عبر الحواجز الإسرائيليّة. وبهذه الطريقة تقيد إسرائيل حركة الفلسطينيين وتحدّ من حريتهم في الاختيار. وهذهِ السياسات تملي أين يمكن للفلسطينيين العيش والزواج وتكوين أسرة. وأيضاً تمنع العائلات المشتتة بين غزة والداخل والقدس والضفة الغربية من الاجتماع. وتشدّد الباحثة ناديا أبو زهرة في كتابها (نزع الحريّة في فلسطين- التسجيل والتوثيق وتقييد الحركة، ٢٠١٢؛ ٤٦) على أن الفلسطيني بسبب عدم التسجيل المستمرّ «يُمنع من الإقامة والخدمات الصحية والتوظيف وقيادة السيارة والاجتماع بالعائلة وحقوق أخرى. حيثُ أن عدم تسجيل جميع الشؤون الشخصية عبر رقم الهوية: الزواج، مدفوعات الضرائب، البناء، المعاملات التجارية، امتحانات دراسيّة والتعليم العالي، شهادات الميلاد، وغيرها الكثير. بدون هذا الرقم، بدون التسجيل، وبدون سلسلة من الأذونات الموثّقة على رقم الهوية، لا يمكن لأي شخص القيام بأي من هذه الأنشطة العادية الضرورية للحياة اليومية».

تتضرّر النساء بشكلٍ مضاعف من تقييدات الحركة، بسبب أنه من المعتاد أن تنتقل المرأة إلى مكان إقامة زوجها بعد الزواج، إلا أنه عندما يكون أحد الزوجين من غزّة، تفرض إسرائيل على الزوجين الإقامة في قطاع غزّة فقط. ويشير التقرير إلى أن الفلسطينيّات من خارج القطاع، والمتزوجّات فيه، يصعب عليهن التنقّل وزيارة العائلة أو العكس، وخصوصاً حينما توجد صعوبات صحيّة أو حالات ولادة، تحول إسرائيل دونَ مرافقة الأقارب والعائلة للزوجة. وتضعُ إسرائيل عوائق إضافيّة أمام حركة النساء، على سبيل المثال، في حال وافقت إسرائيل على خروج الزوجة لزيارةِ العائلة، ستمنع خروج الأطفال، ونتيجة لذلك تصبح مسألة الخروج من القطاع مستحيلة تقريباً.

ويعدّد التقرير عدّة أمثلة لإعاقة الحركة والحياة الأسريّة، وفقاً للأطر القانونيّة التي تحدّدها دولة الاحتلال؛ أولاً، النساء الفلسطينيات اللاتي يحملن الجنسية الإسرائيلية في قطاع غزة مع أزواجهن الذين يعيشون في غزة، تعرّفهن الدولة على أنهم «أسرة مشتتة» (Divided family). ويجد التقرير أنه في معظم «الأسر المشتتة»، الزوجات تحمل الجنسية الإسرائيلية حيث تعيش تلك النساء في قطاع غزة مع تصريح إقامة إسرائيلي، صادر بموجب «إجراء الأسر المشتتة»، والذي يتعيّن عليهن تجديده كل ستة أشهر (في الماضي، كان التصريح سارياً لمدة ثلاثة أشهر، وقبل ذلك شهر واحد فقط). ثانياً، النساء الفلسطينيات المسجّلات في الضفة الغربية اللاتي انتقلن إلى غزة بعد الزواج من أحد سكان قطاع غزة، تتعرّضن للفصل التامّ تقريباً عن عائلاتهن في الضفّة الغربيّة من خلال «سياسات الفصل». وبالإضافة إلى ذلك، تجبرهنّ السلطات الإسرائيليّة على التنازل بشكلٍ رسميّ عن حقوقٍ أساسيّة متعلقة بحريّة الحركة والسكن وغيرها، من خلال التوقيع على استمارات، وبالتالي تعزّز إسرائيل «الفصل القانونيّ» بينَ المناطق الفلسطينيّة، وتشتّت العائلات قسراً.

تفرضُ إسرائيل توقيع «استمارة الاستقرار في قطاع غزة» على المرأة التي انتقلت إلى غزة بعد زواجها من أحد سكان قطاع غزة، وهي وثيقة بحسب الدولة، تتنازل بموجبها المرأة ليس فقط عن حقّها في زيارة الضفة الغربية ما عدا في الظروف الإنسانية والاستثنائية (وتخضع هذهِ الظروف للتعريف الإسرائيليّ)، بل تتنازل أيضاً عن حقّ العودة للعيش في المستقبل. والنساء اللاتي لم يوقعن على هذهِ الاستمارات لأسبابٍ زمنيّة، مثلاً تزوجّت قبل الحصار المفروض، تستغلّ إسرائيل طلبها للخروج، لإجبارها على التوقيع. ويشدّد التقرير على أن توقيع المرأة على وثيقة أو استمارة كهذهِ [حتماً ضد إرادتها]، ليس له أي شرعية قانونية.

وتعتبر هذهِ الممارسات الإسرائيليّة التي علمت بها «مسلك» محظورة بموجب القانون الدوليّ وتعرّف على أنها جريمة حرب، تهدف إلى منع النساء أو الرجال من العودة إلى ديارهم في الضفة الغربية في المستقبل، بالتالي تشكل نقلاً قسرياً لسكان محميين.

استهداف العمل وسبل العيش والتعليم

تحظر إسرائيل التعليم الجامعي خارج غزّة، حيثُ أنها أعاقت الحركة الأكاديميّة من غزّة إلى الضفّة أو بالعكس، قبل أن تفرض الحصار، وباستثناء التعليم العالي أتاحت في بعض الحالات الانتقال من غزّة.

أوضحَ التقرير أن أحد الأهداف المركزيّة للحصار وتشديدهِ مع تفشي الوباء؛ تقليص سبل العيش لسكان القطاع بشكلٍ كبير، حيثُ أن القيود الشديدة قامت بضربِ النشاط الاقتصاديّ. وسبّب ذلك ضرراً كبيراً لخريجي الجامعات، ويتبيّن أن نسبة عالية منهم لا يجدون عملاً في مجال دراستهم. ولفتَ التقرير إلى أنه في الربع الثالث من العام ٢٠٢٠، بلغ معدّل البطالة بين النساء خصوصاً في سن ٢٩ عاماً وما دون، أكثر من ٨٨٪.

وأضرّ الإغلاق بنسبِ العاملات في قطاع غزة؛ انخفاض العاملات في صناعات مثل الزراعة وصيد الأسماك، على سبيل المثال، بشكل مكثّف في السنوات التي تلت تشديده في الربع الثاني من العام ٢٠٢٠. وفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، اعتباراً من الربع الثالث من العام ٢٠٢٠، تعمل حوالي ٩٤٪ من النساء العاملات في غزة في مهن خدمية مثل التدريس والتمريض، وفي القطاع الثالث (الجمعيّات والمنظمّات المدنيّة)، وتصعّب سلطات الاحتلال العمل في القطاع الثالث، بسبب عدم اعتبارها لضرورات الحركة والتنقّل.

اعتبر التقرير أن انعدام التطوير المهني من المشاكل الرئيسة التي تواجه المرأة العاملة في غزة؛ عدم حصولها على ندوات ودورات تدريبية ومؤتمرات ومعارض تقام خارج القطاع، يعيق تطوّر الأعمال الصغيرة، ويقطع العلاقات التجارية، ويمنع التخصص والتعاون، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني. السياسة الإسرائيلية تبني عوائق وأسقفا لتحدّ من فرص تطور ونمو النساء وأعمالهن التجارية. ومثالاً على ذلك، «في العام ٢٠١٨ دعت «مسلك» حوالي عشرين رجلاً وامرأة من غزة للمشاركة في مؤتمر، بمشاركة خبراء ودبلوماسيين وسياسيين وممثلي المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني؛ أربعة ضيوف فقط من غزة حصلوا على تصريح من إسرائيل، جميعهم رجال. ولم توافق السلطات على أي من تسع نساء مدعوّات لحضور المؤتمر». ويبيّن التقرير أنه بعد تقديم طلب التماس ضد هذا المنع، جادلت السلطات القانونيّة الإسرائيليّة بأن النساء لا يخضعن للمعايير المهنيّة لحضور المؤتمر.

عن الانتهاك القانوني

الأساس القانونيّ الذي تعتمد عليهِ إسرائيل لممارسةِ تقييد الحركة والتنقّل من خلالِ تصنيف إثنيّ/ قومي يتجسّد في وثيقة «وضع التصاريح» (Permission status) حيثُ أنها تحدّد معايير محدودة للحصول على «تصريح مرور» من وإلى قطاع غزة. وبهذا المعنى، يشير التقرير فيما يتعلّق بالوثيقة إلى أن «لها آثارا بعيدة المدى على جميع مجالات حياة السكان الفلسطينيين؛ الحياة الأسرية والتعليم والعمل والخدمات الطبية والاقتصاد وغير ذلك». ويضيف أن «المرأة التي تسعى إلى ممارسة حقها في حرية التنقل مُلزمة بالوفاء بشروط صارمة والتصرف وفقاً للآليات البيروقراطية المعقدة التي وضعتها إسرائيل في وضع الامتيازات وعشرات الإجراءات المصاحبة».

ويظهر التقرير أن سلطات الاحتلال تُقصي وتتعمّد الضرر بالنساء خصوصاً، وفقاً للخبرة والتجربة الطويلة لـ«مسلك» في تعزيز وحماية حرية التنقل لسكان قطاع غزة. مع العلم أن القانون الإسرائيلي والدوليّ يحظر التمييز ضدّ المرأة، أورد التقرير أن إسرائيل تعمل على تضييق حريّة التنقّل والحركة، وخصوصاً في مسائل التصريحات والحياة الأسرية كما أسلفنا، وهن أكثر عرضة للعنف البيروقراطي، وتسعى سلطات الاحتلال إلى تبرير نظام التصاريح الذي تفرضه على قطاع غزة وانتهاك حقوق الإنسان وحريته في التنقل، في ظل وجود «نزاع مسلح». ومع ذلك، على الرغم من التزامها الواضح بقرارات «المرأة والسلام والأمن» الصادرة عن الأمم المتحدة، ترفض إسرائيل الاعتراف باحتياجات النساء للتنقل والدفاع عن حقهن الأساسي في حرية التنقل.

إجمال

يخلص التقرير إلى أن السياسات الإسرائيليّة المتعلقة بحركةِ الفلسطينيين بينَ غزّة والضفّة الغربيّة والداخل والخارج، تؤثر وتشكّل حياة النساء والرجال ومستقبلهم، وتنتهك بشكلٍ مباشر حقّهم الأساس في حريّة الحركة والتنقّل، فضلاً عن حقوقٍ أخرى تعتمدُ على الحقّ الأخير. ويصفُ التقرير بأن التصاريح «تؤدي إلى مزيد من الأذى للمرأة وتؤثر على حياتها بطرق خطيرة وغير معهودة»، نظراً لأن المرأة هي التي تتحرك، حسب العادات، للعيش بالقرب من عائلة الزوج بعد زواجها.

وأشارت الباحثة أبو زهرة إلى أن «عمليات الاجتياح المستمرة للفضاء الفلسطيني والخصوصية والأمن طريقة أخرى لجعل الحياة غير محتملة، والتي بالاقتران مع انتهاكات السجل السكاني والهويات والمراقبة المستمرة والقيود المفروضة على الحركة، تعمل على حثّ الفلسطينيين على المغادرة».

ويستنتج التقرير بأن النساء يواجهن واقعاً اقتصادياً صعباً، حيثُ أنه بالإضافةِ إلى السياسات الخانقة الإسرائيليّة، فإن فرصهن تتقلّص أيضاً بفعلِ اعتبارات سوق العمل في غزّة التي تفضّل الرجال. ومع التضييق المستمرّ لفرصهن في التعليم والتوظيف والتطوير المهني خارج غزة، يبيّن التقرير مدى الجريمة التي ترتكبها إسرائيل إزاء المجتمع الفلسطينيّ في غزة تحديداً.

الآن في الأسواق

المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية « مدار »

«إمّا نحن وإمّا هم»

معركة القسطل:

الساعات الأربع والعشرون الحاسمة

ترجمة: سليم سلامة

خبير اقتصادي إسرائيلي: ركود ثقيل جداً بسبب الوباء والسياسات النيو ليبرالية وعجز حكومي بنيوي عن الخروج منه!

احتجاجا على الإغلاقات المتتالية، «مونيكان» مشنوق أمام متجر في تل أبيت مع عبارة: «بيبي، تخلّيت عنّا». (إب.أ)

«المشهد الإسرائيلي»- خاص

قبل نحو شهر، أبلغت كبيرة الخبراء الاقتصاديين في وزارة المالية الإسرائيلية، شيرا غرينبرغ، المدير العام لوزارة الصحة حيزي ليفي بأن تكلفة القيود المفروضة بسبب انتشار كورونا تصل إلى ١,٥ مليار شيكل أسبوعيا، من بينها ٩٠٠ مليون شيكل بسبب إغلاق المجمعات التجارية. وقالت غرينبرغ في رسالتها إن «الحديث هنا عن التكلفة المباشرة، وقد تكون هناك تكلفة طويلة المدى في ضوء الضرر اللاحق بنشاط المصالح الاقتصادية في مجالات تتأثر بشكل مباشر من القيود، أو المجالات التي تتأثر بصورة غير مباشرة، مثل المستوردين، الزبائن وغيرهم». أما رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، فيكرّر ادعاءاته عن أن «وضع انتشار العدوى لدينا (إسرائيل) أفضل نسبياً من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD».

إن الإصرار على اعتماد مقاييس ومعايير المنظمة المذكورة، كأنها دليل على النجاعة والنجاح في مواجهة أزمة وباء الكورونا، هو مصدر لنقد معمّق يوجهه خبراء اقتصاديون ممّن يعارضون سياسات الخصخصة وتفضيل جهات القطاع الخاص على تقوية القطاع العام في مواجهة الأزمات. هذه الجهات والشخصيات الأكاديمية والبحثيّة تحذّر مما يُطلق عليه «اليوم التالي لوباء الكورونا»، بمعنى حيازة رؤى وأدوات ومناهج للخروج من الأزمة العميقة الناجمة عن الوباء. بين هؤلاء البروفسور يوسي زعيرا الذي يلخّص نقده بهذا التصريح الذي تضمنته مقابلة أجراها يونتان كيرشنباوم معه ونشرتها جريدة «دفار» الإلكترونية: «من الهراء التحدث عن خطة للخروج من الأزمة. فمن سيقوم بها؟ ليست هناك حكومة»، يقول مضيفاً: «الجهاز الحكومي مهشّم. بفعل العديد من نصائح OECD بنينا هنا جنّة نيو ليبرالية، قلصنا القطاع العام وأضعفناه، والآن ليس هناك بكل بساطة من يضع خطة خروج من الأزمة».

يقول زعيرا، المتخصص في اقتصاد الماكرو ومن كبار خبراء هذا الاقتصاد في إسرائيل إن «السياسة النيو ليبرالية التي كانت هنا في السنوات الثلاثين الأخيرة جعلت القطاع العام يتآكل تماما، ونحن نأكل اليوم الثمار العفنة لذلك. لكي نخرج إلى عملية ترميم وتصحيح للاقتصاد، نحتاج إلى قوة بنيوية كبيرة وإلى رصد ميزانيات، ونقص هذه الأمور كان واضحا جدا في هذا الوباء». تجدر الإشارة إلى أن أبحاثه تتضمن ظاهرة «الفقاعات» في أسواق المال، والتي تظهر بشكل أساس خلال تحديثات تكنولوجية وسياسات لبرلة مالية. وهو يركّز على انعدام المساواة في السوق الرأسمالية وتأثيره على النمو الاقتصادي. وأظهر بحث رائد له أن عدم المساواة يمكن أن يضر بالنمو الاقتصادي نفسه.

فيما يلي نص المقابلة التي أجرتها معه الجريدة الإلكترونية العبرية المذكورة أعلاه:

ينظر البروفسور يوسي زعيرا إلى المعطيات الاقتصادية التي سيدخل بها الاقتصاد الإسرائيلي إلى الإغلاق الثالث ولا يستطيع كتمان امتعاضه. «في السنة الأخيرة انخفض الاستهلاك الفردي بـ ١٠٪، انخفض التصدير بـ ١٠٪ والاستثمارات بـ ١٢٪»، يقول في المقابلة التالية. و«هذه معطيات تميز الركود. المكتب القومي للبحث الاقتصادي في الولايات المتحدة أعلن أن الركود بدأ منذ شباط. هذه هي الهيئة المخولة بالإعلان عن حالات الركود في الولايات والمتحدة، وعادة حين يقولون ركوداً فإن الأمر يترجم في حالات ركود عالمية. نحن في ركود ثقيل جدا جدا».

ويضيف: «هناك أيضا مساهمة إسرائيلية خاصة في الركود وهي غير مرتبطة بالوباء. نحن نعيش منذ سنتين في عدم استقرار سياسي شديد التطرف. ليست لدينا حكومات مستقرة بل حكومات انتقالية وليس واضحا إن كانت الانتخابات الرابعة (في آذار ٢٠٢١) هي نهاية المطاف. عدم الاستقرار السياسي يُترجم أيضا في المشكلة المتمثلة بعدم إقرار الميزانية. هذه أخطر المشاكل لأن الحكومة غير قادرة فعلياً على العمل. كل شيء يعيش في انعدام استقرار كبير وجدي، وإذا كان ثمة عدو للاستثمار فإن عدم الاستقرار هو عدوه اللدود. نحن عمليا نأخذ وضعا اقتصاديا قاسياً ومعقداً مسبقاً ونزيد من المساس بأنفسنا».

(*) سؤال: إلى أية درجة ترى عمق هذا الركود مقارنة بحالات سابقة؟

زعيرا: «إنه ركود عميق جدا. الشيء الوحيد الذي يمكن مقارنته به هو ركود الانتفاضة الثانية بين ٢٠٠١-٢٠٠٤ الذي كان طويلا وعميقا على نحو خاص. صحيح أنه تسبب بفعل عوامل مختلفة ولكن كانت له خصائص مشابهة: تراجع الطلب على السياحة، انعدام الاستقرار الذي قلل الاستثمارات. إن الخلفية أخرى لكن النتيجة مشابهه جدا، فقط حجم النتائج أشدّ هنا بعدة مرات.

«طلبت مقارنة؟ خلال ركود ٢٠٠١ تراجعت الاستثمارات في السنة الأولى بـ ٢,٥٪، في السنة الثانية تراجعت بـ ٩,٢٪. هذا لا يشبه بالمرة ما نعيشه اليوم. صحيح أن زيادة الاستهلاك الفردي حينذاك تراجع إلى ٠٪، ولكن لم يكن هناك انخفاض. تضرر التصدير بـ ١٢٪ في السنة الأولى وبـ ٢٪ إضافيين في السنة الثانية. أما في أزمة الكورونا فقد مرت حاليا سنة واحدة فقط، والركود حتى الآن أشد بكثير.

«نحن نرى ذلك أيضا في معطيات البطالة. في السنوات ٢٠٠١-٢٠٠٣ وصلت البطالة إلى ذروة ١٠,٢٪، وعادت لتبدأ بالتراجع في ٢٠٠٤. اليوم نحن مع معطيات بطالة تصل نسبتها إلى ما فوق ١٥٪. هناك جدل على المعطيات ولكن لو أخذنا المقياس الأوسع، ٧٥٠ ألف معطل عن العمل، فنحن نقترب إلى ٢٠٪ من نسبة البطالة».

(*) سؤال: قيل إن إسرائيل سوف تكتسب مناعة بسرعة، إلى أي درجة سيؤثر الركود العالمي علينا في الفترة القريبة؟

زعيرا: «سيؤثر جدا. إن انخفاض التصدير في دولة إسرائيل بـ ١٠٪ وهي التي يشكل التصدير ٣٠٪ من إنتاجها، يعني أن التصدير تراجع بـ ٣٪ من الناتج القومي العام. وهذا غير قليل. للمقارنة ولوضع الأمور في نصابها، نسبة النمو السنوي لكل الاقتصاد تصل إلى ٣,٥٪ من الناتج في السنة. صحيح أنهم يقولون بأن الهايتك لم يتعرض للضرر، ولكنني لا أتّكل على مثل هذه الحسابات. في كل الأحوال هذا مجرد جزء واحد فقط من مجمل التصدير. جيد أنه لم يتعرض لضرر، ولكن لدينا أنواع تصدير أخرى قد تضررت بالتأكيد. السياحة انهارت. هناك الكثير جدا من عمال البلاد الذين تضرروا، وهم ممن يرتبط عملهم بالتصدير وليس واضحا إن كانوا سيحظون بمكان عمل لاحقا».

(*) سؤال: تقول إن الأزمة عميقة جدا، فكيف يجب على الدولة أن تتعاطى معها لغرض تقليص الضرر؟

زعيرا: «يجب أن نساعد كل شخص تضرر من الركود. هذه هي وظيفة الدولة الحديثة، حين يكون هناك ركود يساعدون كل من يتضرر. ليس توفير كل الدخل، ولكن تقديم مساعدة لاجتياز المرحلة.

«هناك أشياء يمكن للدولة أن تقوم بها من ناحية الطلب وهي غير مرتبطة بمساعدة المتضررين بشكل مباشر. يمكنها أن تقوم، وأخيرا، بزيادة ميزانيات جهاز الصحة الذي لم ترفع ميزانيته منذ سنوات طويلة قياسا بارتفاع الناتج. على الرغم من أن احتياجات الجهاز قد كبرت ويجب القيام بملاءمات.

«إمكانية أخرى هي مساعدة جهاز التربية والتعليم. الاستثمار في جهاز التربية والتعليم توقّف في السنوات الأخيرة على ما يعادل ٧٪. ولكن الناس باتوا يتعلمون سنوات أكثر، وفترة التعليم ونطاق التعليم العالي ارتفعا بشكل كبير جدا، لكن بالمقابل المساهمة العامة لم تكبر. هناك مجالات أخرى يمكن للحكومة أن تستثمر فيها. جميع هذه المجالات طارئة وحيوية في جميع الأحوال بسبب الكورونا. جهاز المواصلات العامة غير قادر على تقديم بدائل آمنة للجمهور. هذا محور آخر يمكن الاستثمار فيه».

البروفسور زعيرا يصف تآكل القطاع العام أيضا على أنه تآكل في قدرة الحكومة على التعاطي مع الوباء: «هناك صعوبة بنيوية في تنظيم الحكومة، بجميع أذرعها. يجب تنظيم جميع الوزارات الحكومية معا ومن يقود الوزارات كلها وينسق بينها يفترض أن يكون مدير عام ديوان رئيس الحكومة.

«هذه الوظيفة بالكاد موجودة اليوم، ولكن هذه هي الطريق لإدارة القطاع العام بشكل فعال. بدلا من ذلك فإن المنسق العام (لشؤون كورونا) هو شخصية من عالم الطب وليس من عالم الإدارة العامة، مع كامل الاحترام لخبراء الطب، ليس لديهم القدرة على الإحاطة بالوزارات الحكومية والتنسيق بينها، ونحن نرى هذا».

أوصت منظمة OECD الدول الأعضاء فيها ببلورة خطط خروج من أزمة الكورونا. وهي خطط يفترض أن تشمل رزمة من الاستثمارات الجدية من قبل الحكومة. تطبيق هذه الخطة من المفترض أن ترتقي بالاقتصاد وتساعد المصالح التي ستكون غارقة في مصاعب اقتصادية في اليوم التالي للكورونا. ولكن زعيرا يشكك في قدرة القطاع العام بوضعه الراهن عموما على بلورة وتطبيق خطة كهذه، وذلك بعد سنوات من تآكل القطاع العام بفعل التقليصات في الميزانية والخصخصة.

ويشدّد: «إن السياسة النيو ليبرالية التي كانت هنا في السنوات الثلاثين الأخيرة جعلت القطاع العام يتآكل تماما، ونحن نأكل اليوم الثمار العفنة لذلك. حتى نخرج إلى عملية ترميم وتصحيح للاقتصاد، نحتاج إلى قوة بنيوية كبيرة وإلى رصد ميزانيات، نقص هذه الأمور كان واضحا جدا في هذا الوباء».

(*) سؤال: إذن ما هي احتمالات نجاح إسرائيل في بلورة خطة استثمارات للخروج من الأزمة على نسق توصية الـOECD؟

زعيرا: «من الهراء التحدث عن خطة خروج من الأزمة. فمن سيقوم بذلك؟ ليست هناك حكومة. حين ينعدم الاستقرار السياسي لا جدوى من الحديث عن خطة خروج من الأزمة».

(*) سؤال: وفي حال قامت حكومة بعد الانتخابات القريبة؟

زعيرا: «في تلك الحالة أيضا، نحن أنتجنا واقعا سيكون من الصعب جدا فيه تطبيق خطة من هذا النوع في إسرائيل. الجهاز مهشم بسبب العديد من نصائح الـOECD. أنتجنا هنا جنة نيو ليبرالية، وأضعفنا القطاع العام، قلصناه وأضعفناه، والآن ليس هناك من يمكنه القيام بخطة كهذه. ليس هناك من يبلورها، وبالكاد هناك قدرة على تطبيق شيء كهذا. ينقصنا اليوم جهاز يعرف كيف يخطط، يضمن ويطبق خطة استثمارات من هذا النوع.

«ما كان يجب القيام به الآن قبل كل شيء هو إعادة بناء القدرات التي فقدناها في العقود الأخيرة. الطريق الوحيدة التي تعرف المنظومة تنفيذها الآن هي إعلان مناقصة، أو بكلمات أخرى إجراء خصخصة. إسرائيل هي دولة موجودة في وضع شديد الإشكالية بهذا المعنى، فليس من السهل القيام بدورة ١٨٠ درجة خلال لحظة واحدة في السياسة الاقتصادية، الرؤى، أنماط التفكير ومناهج تفعيل الاقتصاد.

«وفقاً لبيانات البنك المركزي الإسرائيلي، من المتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي لإسرائيل بمقدار ٢٥ مليار شيكل، أي نحو ٦,٩ مليار دولار، بما يعادل نسبة ٢,٩ بالمئة في نهاية العام ٢٠٢٠، عوضاً عن ٣ بالمئة التي تمَّ تقديرها قبل تفشي الوباء، وأشارت كبيرة الاقتصاديين في وزارة المالية شيرا غرينبرغ إلى أنّ تدابير مكافحة كورونا ستؤدّي إلى حرمان الناتج المحلي الإجمالي من مبلغ أكبر من ذلك الذي صرَّح به البنك المركزي والذي قد يصل إلى ٤٥ مليار شيكل، أي ما يقارب ١٢,٥ مليار دولار، وتوقَّعت بأن تسجّل إسرائيل مع نهاية عام ٢٠٢٠ نموا بمقدار صفر بسبب اتخاذ المزيد من الإجراءات الأكثر صرامة (وهو الحاصل اليوم- المحرر) والتي ستؤدّي إلى تفاقم التأثير السلبي للوباء على الاقتصاد الإسرائيلي».

(*) سؤال: هل يمكن لهذه أن تكون فرصة لترميم المنظومة كلها؟

«هذه مسألة تتعلق باتخاذ القرار السياسي وليست مسألة تقنية. ليست هناك مشكلة في ترميم وإعادة تأهيل القطاع العام، يمكن القيام بهذا بسهولة، ولكن يجب منحه الثقة. يجب وضع مهام، رصد ميزانيات، وعدم المسارعة في كل شيء يحتاج تفعيلا إلى إعلان مناقصة والبحث عن جهات في القطاع الخاص.

ولكن إذا كنت تحاول الخروج من الأزمة بنفس الرؤية النيو ليبرالية، فهكذا ستكون عليه أيضاً استراتيجية خروجك منها. إذا فهمت أن ذلك كان خطأ فادحاً قد ارتكبناه في العقود الأخيرة، وإذا كنت تريد حكومة ضالعة أكثر في الاقتصاد، فيجدر بك استخدام هذه الأزمة تحديداً لغرض إعادة بناء القطاع العام».

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies
«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970
البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية
THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY TO THE PALESTINIAN AUTHORITY
محتوى المشهد الاسرائيلي لا يعكس بالضرورة موقف وزارة الخارجية النرويجية